

هل «ينقلب» أردوغان على الشيخ تميم



وقال إنها «تسهم في تطوير الصناعات الدفاعية... وتوفر فرص عمل لعشرة آلاف شخص، مع دخولها الإنتاج الكامل عام 2023».

حديث التكاليف يستدعي السياق الاقتصادي، كمؤشر، فشركات أنقرة لها حصة في إنشاءات الدوحة المحلية تتجاوز 17 مليار دولار، وهي مرشحة للتزايد مع قرب موندنيال 2022. أما الاستثمارات قطر في تركيا فتتجاوز 22 مليار دولار تتركز في المجال المصرفي، على عهدة الشرق القطرية في 19 ديسمبر الماضي، ونصفها وديعة دون فوائد في البنك المركزي التركي لدعم عملته المحلية التي لا يتوقف انهيائها. ويتوازى مع التواجد/الاحتلال على الأرض والنزيف الاقتصادي، سلوك سياسي لدولية منهجها الرسمي الهوابية، مدعوم بخطاب إعلامي يلعب بالدين، كما فعل العثمانيون قديما وحديثا. سلوك وخطاب حول الدوحة إلى مموله وراعية لقوس قرع الإسلاميين، والحصاد يصب في مركزية إسلامية متوهمة لأنقرة.

رضي الأمير السابق للدوحة دور المهمل لتقدم ما اعتبره «مركزه»، وكذا الشيخ تميم، والإمارة، عدا محيط القاعدة الأميركية، بين أصابع العثماني الجديد. ماذا لو رأى أردوغان أن وكيله في قطر لا يحسن مهمته أو أنها تحتاج لدم جديد؛ الإجابة: الانقلاب، هذا ما يقوله التاريخ العثماني قديما وحديثا. فعلها جدوهم مع الشعوب التي اوتهم في الأناضول فارين من وحشية متبادلة مع أبناء عمومة لهم في غرب وسط آسيا، ثم مع بعضهم البعض وفق قانون «العرش الدموي». كما فعلوها مع الجزائر التي دخلوها بزعم حمايتها، كما قطر (راجع: قرصنة العثمانيين.. بين «باشا أغا» و«خبر الدين» العرب 9 يناير 2020) ومع تونس التي أوتهم (تونس مرتكز العثماني وضحيته، العرب 22 يناير 2020). وكرها أردوغان مع رافعيه

الشرطة القطرية، أيضا، توصيف يستحيل تحققه عمليا، كانت الدوحة تستعين بعناصر مسلمة من وسط آسيا، لكنها عدلت وجهتها مسلمة لأنقرة عنصر قوة ثان، بتوقيع اتفاقية أمنية شاملة نهاية 2019 بحجة تأمين موندنيال 2022 مع إمكانية مدها لخمس سنوات إضافية بعد انتهاء فعاليتها. وأرجع محللون استقالة رئيس الوزراء القطري السابق عبدالله بن ناصر، أول فبراير الماضي، إلى رفضه لها لأنها تمنح تركيا عنصر القوة الثاني، بعد الجيش، في الدوحة.

تسريبات الوضعية القانونية للقواعد، لا القاعدة، التركية بقطر، تماثل غيرها بين الدول الحامية والمحمية، فعناصر الدوحة العسكرية والأمنية، إن وجدت، لن تدخل منشأتها إلا بموافقة عثمانية مكتوبة، ومنحت حصانة للقوات التركية ولبنائها ومعدات، وأنقرة هي من تحدد مهامها. كما أن «الموافقة المكتوبة» من تركيا وإجابة، حال رغبت قطر في إدخال أو استخدام أو الاستعانة بطرف ثالث داخل مناطق الجيش التركي. مزايا «كوبي بيست» من التي تتمتع بها القوات الأميركية المنتصرة، مثلا، في اليابان المهزومة، مع فوارق التشبيه بين الأطراف هنا وهناك.

كما نصت على عمليات تدريب وتصنيع عسكري مشترك، وشراء الدوحة 50 في المئة من أسهم شركة «BMC» التركية للتصنيع الحربي، التي أنتجت 1500 عربة مدرعة لجيش وشرطة قطر عام 2017، يستحيل توافر كوادر محلية لقيادتها وصيانتها، ما يعني، أيضا، ترك المهمة في أنحاء الإمارة للعسكريين والأمنيين الترك. في فبراير 2018 حسب «بي سي بي سي»، أعلن سفير أنقرة في قطر أن بلاده سترسل قوات إضافية، جوية وبحرية، دائمة إلى الدوحة بعد إنشاء البنية التحتية اللازمة لاستضافتهم. وبعد شهر اتفق الطرفان على إنشاء تركيا قاعدة بحرية شمالي قطر. وفي 15 أغسطس 2019 تحدث موقع هيئة الإذاعة البريطانية عن ترسخ جديد للوجود العثماني، وعن اتفاق لإنشاء قاعدة عسكرية برية ثانية في قطر.

الإجابة بنعم لن تكون غريبة ولا جديدة، سواء وفق «نفسية» الطرفين أو تاريخيهما أو الخيوط المقاطعة، مع الحامي رجب طيب أردوغان، والمحمي الشيخ تميم بن حمد. والأرض مهددة بقوات وهيمنة على مؤسسات القوة وبخطاب إعلامي يمجد العثمانية وأردوغان كمجدد لها. على أرض الإمارة تواجد عسكري وأمني تركي متنام، جزره يعود إلى عام 2002 باتفاق تبادل الخبرات العسكرية ومبيعات أسلحة تركية، تبعها اتفاق مشابه عام 2007. وفي 2012 حصلت قطر لأول مرة على 10 طائرات مسيرة من أنقرة، مصنعة بالتعاون مع منظومة التصنيع الحربي في تل أبيب، كجزء من صفقة قيمتها 120 مليون دولار. ووقع البلدان اتفاقا آخر في العام ذاته، تقاضيه سرية.

محمد طعيمة
كاتب مصري

العلاقات العسكرية شهدت قفزة نوعية مع مفاضة قطر انشقاقها عن محيطها العربي، وتدين أول قاعدة عثمانية باسم طارق بن زياد، وفق اتفاقية أعلنت في 28 أبريل 2014، لتستوعب 3000 عسكري بمعداتهم. وقد وصلها 90 جنديا تركيا بمدرعاتهم في 4 أكتوبر 2015، وتم رفع علم تركيا عليها بعد 4 أيام. وتوالى وصول القوات لتتحدث تقارير عن 5 آلاف جندي. تسمية القاعدة ذات الدلالة الإسلامية، اختارها أردوغان ضمن تمسحه «الوطني» بالتاريخ الديني السابق بقرون لنشأة الدولة.

الاتفاقية نصت أيضا على نشر قوات برية وجوية قطرية على أراضي تركيا، وهي صياغة مثيرة للسخرية، إذ يستحيل عمليا تلبور «قوات قطرية» محدودة خزينة الإمارة البشري (180 - 200 ألف مواطن بضمينهم الرضخ والأطفال والكهول من الجنسين).

لن يمنع أحد العثماني الجديد إذا قرر الإطاحة بحاكم قطر وتنصيب أمير من الأسرة الحاكمة، إلا إذا تمت الإطاحة بأردوغان نفسه في أنقرة

القبضة التركية على الإمارة تترسخ، وأكدها أردوغان في 25 نوفمبر 2019 بقوله «إنجزنا القاعدة التركية الجديدة في الدوحة وسنسميها خالد بن الوليد». منح نفسه سلطة عابرة للحدود والقوميات، موجها ما سماه قيادة القوات المشتركة التركية القطرية بأن يكون «هدفها الاستقرار والسلام بمنطقة الخليج برتمه وليس قطر فحسب»، متحدنا عن «روابط متجددة للدولة العثمانية مع منطقة الخليج».

الجلالسي ولعداري والمكي: الثورة الباردة للجيل الثاني

العرب

أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
حذام خريف
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة العيقيب

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 - 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

سيناريوهات استبدال راشد الغنوشي والحسم في مصير ومسار الحركة. وبين المؤتمرين، يبدو أن تونس ستحسب أنفاسها، فالقضية ليست فقط قضية إدارة خلاف داخلي، بل قادرة على الانعكاس على وضعية البلاد والعباد خلال المرحلة الحساسة.

ولئن دفعت تونس غالبا جدا، فاتورة قتل مسار ديمقراطية نداء تونس، وانخراطه في سيناريوهات التوريث العاجل، فإن المرحلة قد تكون مكتنفة على فرضيات لا تقل خطورة من سيناريوهات إسقاط الحكومات والتلاعب بالعملية السياسية مع إمكانية أن يكون الحزام الرمزي الاجتماعي ممثلا في اتحاد الشغل في غير الوضع الذي كان عليه خلال السنوات الماضية.

وعندما تقاد الدولة من قبل قبائل حزبية وسياسية، لم تخض بعد مخاض الديمقراطية والحكومة، ولم يعتمل فيها بُعد المأسسة والتعاقب، فلن يكون سهلا أن تدير دولة ترنو إلى الانتقال الديمقراطي وتسعى إلى إرساء الحكومة ومحاربة الفساد.

وعندما تقود هذه الأحزاب القبلية الدولة، تنصهر الدولة في الحزب، لا بالمعنى الكلاسيكي للدولة الشمولية، بل بالمعنى المعيش حيث تصير الزبونية السياسية قاطرة للتنمكين في الدولة ويصبح نيل المناصب الوزارية قاطرة عكسية للتنمكين في الحزب. قد يكون من الصعب للغاية، استشراف أن تفضي حالة الغضب القائمة في صفوف وجوه الجيل الثاني، إلى ذات ما أفضت إليه عاصفة «أردوغان غول» ضد المؤسس نجم الدين أربكان في تركيا، ليس فقط للفرق الكاريزمي بين هؤلاء وهؤلاء، بل لأن التجربة الإسلامية التركية مختلفة عن التجربة التونسية.

من الصعب استقراء السيناريوهات القادمة لحركة النهضة، فعوامل التأثير والتغيير كثيرة من الداخل والخارج، ومقدمات التمسك والتجرب موجودة ومتجددة أيضا، ولكن الثابت أن استقالة الجلاصي عميقة الدلالات والمعاني، وسيكون لها ما بعدها بالتأكيد.

المستمع الجيد لخطاب الجلاصي ولعداري والمكي، يدرك أن الأزمة عميقة ونكاد نقول مستعصية، حيث أنها متصلة بحوكمة النهضة وديمقراطية الحركة والتسليم بتدافع الأجيال وبتغيير الشريعات وفق تطور الزمن السياسي.

ويذكر أيضا من حيثيات الخطاب، أن الحزب لا يزال يُدار بعقلية الجماعة ومسلكية التقية، الأمر الذي خلق زبونية واسعة في النهضة تتعامل مع السلطة بمنطق الغنيمية ومع الحزب بمنطق الولاء لمن غلب.

ولئن كان خطاب لعداري والجلاصي والمكي، مفككا نسبيا ورسوخ السلطة الحزبية والإدارية في يد واحدة، في مقابل وجود أجيال سياسية جديدة لا تهمها كثيرا شرعية النضال والعمل السري وسنوات الجمر وسريديت المظلومية. وترى أن الزمن قرين التغيير والتطوير.



أمين بن مسعود
كاتب ومحلل سياسي
تونسي

في العادة، تمر أخبار الاستقالات الحزبية مرور الكرام دون أثر أو متابعة تذكر من قبل الرأي العام، ذلك أن إنهاء وجود حزبي تعاقدي هو من صميم الإرادة الذاتية المستقلة للأفراد ومن جوهر الأحزاب السياسية العادية، التي تدخلها الذات المستقلة حرة وتخرج منها حرة أيضا، لتبقى مساعلة التجربة واستقراء الحصيلة من وظيفة التاريخ والذاكرة.

إلا أن المسألة تتجاوز منحى رقابة الخبر إلى سطوة الحدث، عندما يتعلق الأمر بشخصية سياسية مثل عبد الحميد الجلاصي، الذي أضفى في الحركة الإسلامية التونسية نحو أربعة عقود كاملة، وبات جزءا من سيرتها وسريديتها، واختار الخروج من خلال نص استقالة مُعلن يجسد خلاصة تجربة سياسية طويلة.

والأكثر من كل ذلك أنه جاء متطابقا من حيث المنطق والمنطوق مع الخطاب السياسي الناقد للحركة ولتوجهاتها ورؤاها، والذي كان محل مكابرة من قبل الخطاب الرسمي للنهضة.

ولأن أفة الأخبار في محلليها والمعلقين عليها في المشهد الإعلامي التونسي، فإن قراءة الاستقالة تمت وفق مقاربتين دوغمايتين: الأولى تحليلية غائبة تدفع نحو تحويل الاستقالة إلى حالة انشقاق هيكلية في الحركة الإسلامية، والثانية تحليلية تطويقية تسعى إلى تطويق أثر الاستقالة واستنفاد كافة مخزونها الفكري، وتقربها من أي دلالات عميقة كامنة فيها.

والأصل في التحليل أنه لا ينزع نحو الغائية الحزبية وتصفية الحسابات، ولا يصف في معارك الحفاظ على الحركات السياسية، بل يستوفي المشهد حق من التقييم والاستنتاج ويستوعب الاستشراف حق من تجميع المؤشرات. في العُقم، تثبت رسالة استقالة الجلاصي، الأزمة المستعصية التي يعيشها الجيل الثاني في الأحزاب السياسية التونسية ومن بينها حركة